المقدمـــة

أهمية البحـــث:

ترتبط التجارة الخارجية ارتباطاوثيقا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبـــلاد فقطاع التجارة الخارجية هو أحد قطاعـات الاقتصاد القومى ، وللتغيرات فى ظروف التجارة الخارجية تأثير على هيكل ومستوى الدخل القومى ، ومن ثم على مستوى الدخل الفـــردى، ومستوى المعيشة ورفاهية المجتمع. واذ تمثل مشكلة التنمية الاقتصادية موضع الصـدارة مـن الفكر والعمل بالبـلاد النامية وتتعدد المعوقات التى تواجه عملية التنمية الاقتصادية ، غـير أن تمويل برامج التنمية الاقتصادية يعد من أهم هذه المعوقات، لذلك يعتبر قطـــاع الصادرات أحد المصادر الاساسية لتمويل برامج التنمية بما يحتاج اليه من العمـــلات الاجنبية بالاضافة الى دور الصادرات فى تمويل بعض الاحتياجات الاستهلاكية.

ولقد اتسم هيكل التجارة الخارجية للصادرات الزراعية المصرية لفترة طويلة بالاعتمـاد على محاصيل تصديرية تقليدية أهمها القطن . وأعتمد فى ذلك على عدد من الاسواق الدولية الا انه فى السنوات الاخيرة وخاصة بعد ان فقد محصول القطن الميزة النسبية لـه بـين المحاصيل الحقلية فى الزراعة المصرية ، وذلك للمنافسة الشديدة التى يواجهها محصول القطن فى الدورة الزراعية ، حيث حققت دورة القطن والبرسيم تحريش متوسط ربحية فدانية بنحو ١ ر٣٥٣ جنيه ، وحققت دورة الكتان والارز متوسط ربحية فدانية قدرت بنحـو ١٦٤٦٫٣ جنيه ، فى حين حققت دورة الفول والذرة الشامية الصيفية ربحية فدانية قدرت بنحـــو ٩ ر٨١٢ جنيه فى متوسط الفترة ٨٥ ــ ١٩٨٧ بالاسعار العالمية[1] وانخفض متوسط العائد الفدانى لمحصول القطن بالنسبة لباقى المحاصيل الزراعية ، حيث قدر متوسط صافى العائد الفدانى لمحصول القطن بنحو ٢ ر١٥١ جنيه ، والارز بنحو ٢ ر٢٠٤ جنيه ، الـــذرة الشامية الصيفية بنحو ٣ ر١٧٧ جنيه ، وذلك بالاسعار المزرعية ، وقد قدر متوسط صافى العائد الفدانى لمحصول القطن بنحو ٥ ر١٧٤ جنيه ، الارز قدر بنحو ٦ ر٤٧٩ جنيه ، وفول الصويا قدر بنحو ١ ر٣٩١ جنيه للفدان بالاسعار العالمية فى متوسط الفترة ٨٥ ــ ١٩٨٧ [2] ، ويواجه محصول القطن منافســة شديـــــدة فى الاسواق الدولية لعدم

---

(١) جدول رقم (١٤) بالرسالة.

(٢) جدول رقم (١٠) بالرسالة.

استقرار الطلب عليه وتعرض أسعاره للتذبذبات الشديدة ، وخاصة فى الدول الصناعية والتى تعتبر بحق السوق الرئيسى له ، وذلك نتيجة للتقدم الهائل فى الصناعات البتروكيماوية واستخدام الألياف الصناعية فى صناعة النسيج ، ولما كان لمصر ميزة نسبية فى تصدير كثير من المحاصيل الزراعية الحقلية والخضرية فكان لابد من العمل على تشجيع تلك السياسة وذلك عن طريق توفير المعلومات التسويقية الخاصة بتلك المحاصيل ، والعمل على زيادة نصيب المزارع من عائد التصدير ليكون حافزا له على الاستثمار فى الزراعة وزيادة الانتاج من حيث الجودة والكمية ، وبناء على ذلك فقد استهدفت السياسة الزراعية المصرية تنويع الصادرات الزراعية المصرية ، وكذلك الاسواق التصديرية ، وتنفيذا لهذه السياسة فقد بدأ فى تصدير بعض الحاصلات الخضرية والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية بالاضافة الى المحاصيل التقليدية الاخرى وتشجيع الزراع على زراعتها .

وتهتم هذه الدراسة بالتعرف على الاثار الاقتصادية لصادرات محصولى الفول السودانى والبطاطس على المزراعين ، وذلك بتقدير ومقارنة نصيب المزارع من أسعار التجزئة والتصدير ، وتقدير تأثير التصدير على العائد الفدانى المزرعى ، ومن ثم دخل المزارع الأمر الذى من شأنه أن يكون له أثر على مستوى المعيشة للمزراعين .

مشكلة البحث :

يمثل القطاع الزراعى بصفة عامة والصادرات بصفة خاصة مكانا بارزا فى البنيان الاقتصادى المصرى والتجارة الخارجية ، حيث قدرت متوسط قيمة الانتاج الزراعى بنحو ٧ ر٨٤٩٣ مليون جنيه ، فى حين قدرت متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية بنحو٧ ر٤٤٥ مليون جنيه بنسبة بلغت نحو ٦ ر١١٪ من قيمة الصادرات السلعية (٣) ، بينما قدر حجم الدخل المحلى بنحو ١ ر٢٢١٣٦ مليون جنيه ، فى حين قدر حجم التجارة الخارجية بنحو٤ ر٨٧٦٨ مليون جنيه بنسبة بلغت نحو ٦ ر٣٩٪ من الدخل المحلى بالاسعار الجارية فى متوسط الفترة ٨١/٨٠ ــ ١٩٨٧/٨٦ (٤) . وقد شهدت السنوات الاخيرة كثيرا من التغيرات فى السياسة الاقتصادية المصرية مما كان لها أثرها على اتجاهات التجارة الخارجية للسلع الزراعية

(٣) جدول رقم (٢) بالرسالة .
(٤) جدول رقم (٥) بالرسالة .